

المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية

المناسبة: ذكرى تأسيس المجلس الأعلى للثورة الثقافية

الزمان والمكان: 21 رمضان 1421 هـ – طهران

الحضور: أعضاء المجلس

أرحب بكافة الأصدقاء الأعزّاء والأخوة المحترمين والأخوات الفاضلات، كما أشكر أعضاء هذا المجلس فرداً فرداً، وكذلك الأخوة العاملين في أمانته العامة، والأخوة الذين يكابدون المشاقّ ويبدلون الجهود في الأقسام المختلفة والمجالس الفرعية التابعة.

دور الثقافة في تقرير مصير الشعوب

إنني أعتقد بالإحاح أنه لا بدّ من مقولة تستقطب الاهتمام في المحافل صاحبة القرار في نظام الجمهورية الإسلامية، وهذه المقولة هي مقولة الثقافة.

إنّ الهمّ الثقافي والاهتمام بقضية الثقافة قد يكون حالة من الحساسية الشخصية أحياناً، وقد يكون أيضاً ناتجاً عن النظرة إلى الثقافة. ولعلّ الحساسية الشخصية، وكذلك الأهداف والمقاصد الفردية قد لا تكون ذات بال ولا قيمة، بل إنّ المهم هو أنّ نعرف ما هو تأثير الثقافة على مصير البلاد في الواقع، وكيف أنّ الاهتمام بالمسألة الثقافية والشعور بالحساسية إزاءها يمكن أن يقوم بدور مشهود في صناعة المستقبل الذي نهواه ونعمل من أجله.

وبرأينا فإنّ عقائد وسلوك الفرد أو المجتمع تمثّل القسم الأعظم من الثقافة. وإنّ السلوك الاجتماعي الذي يشكّل جزءاً من الثقافة العامة والوطنية ينبع من هذه العقائد. وفي الحقيقة فإنّ العقائد والأخلاقيات هي التي تعمل على إيجاد سلوكيات الإنسان وتبلورها.

إنّ الأخلاقيات الاجتماعية تعمل على انبثاق وإيجاد السلوكيات الاجتماعية، وكذلك الأخلاقيات الفردية؛ ولهذا فإنّ المقولة الثقافية تشتمل على السلوكيات أيضاً في أحيان كثيرة، غير أنّ أساس الثقافة وأصلها عبارة عن العقيدة وانطباع كل إنسان عن واقعيّات وحقائق العالم والوجود، وكذلك الأخلاق الفردية والأخلاق الاجتماعية.

ولسوف أستعرض فيما يلي عدداً من نماذج الأخلاق الاجتماعية والقومية التي تقرّر مصير شعب أو أمة؛ فمنها — مثلاً —: العزم والإرادة، والكبرياء الوطنية، والإحساس بالقوة والعنفوان، والشعور بالقدرة على الإقدام والعمل والبناء، وكذلك الانضباط، والنشاط، والتعاون والمشاركة.

ولو افترضنا أنّ أمة تمتلك هذه الأخلاقيات إلى جنب ما تمتلكه من إيمان وعقيدة، لوجدنا كيف أنها تشدّ أزرها في بلوغ أهدافها وطموحاتها؛ ولهذا فإننا نعتقد بأنّ مقولة الثقافة لا يمكن مقارنتها بشيء آخر من حيث تأثيرها على مستقبل بلد أو أمة، ومن هنا تأتي أهمية مقولة الثقافة.

ولذلك فإنّ كل ما يبعث على قلق الإنسان إزاء مستقبل بلدٍ ما وأهدافه وآماله هو بعينه ما يبعث على القلق بخصوص القضايا الثقافية؛ وعلى هذا الأساس فإنّ هذا الهم الثقافي نابع من القلق حيال إنسانية الإنسان، وحيال الأهداف الإنسانية السامية، وحيال تلك الأشياء والمقاصد التي نريد بلوغها في الحقيقة، والتي نسعى ونعيش من أجلها.

وبالتالي فإننا لو افترضنا أنّ نتاجاً ثقافياً غير صحيح ينتشر في بلدٍ ما — كالفكر غير الصحيح، والأخلاق غير السوية، والسلوك غير المناسب، والوسائل الثقافية غير الموضوعية، والإعلام غير السليم، والكتاب غير المفيد، والأساليب الفنية غير اللائقة — والذي من شأنه المساس بالعقائد وإضعافها؛ عن طريق الخرافات والأفكار والأساليب غير الصحيحة والمنحرفة، فلا بدّ وأن ننظر إلى هذا النتاج أنّه نتاج معادٍ للإنسانية، وأنّه لا بدّ من مواجهته بهدف الدفاع عن الإنسانية، وأنّ على الجميع أن يشعروا بالمسؤولية في هذا الصدد. فهذه هي وجهة نظرنا حول الثقافة.

الرؤية المادية للثقافة

وطبعاً فإن الثقافة — بمعنى العقيدة والأخلاق — ليست لها هذه المنزلة في الرؤية المادية لقضايا العالم؛ أي أنّ العقيدة والأخلاق لا تحظى بهذه الأهمية التي تحظى بها عندنا بالنسبة لأولئك الذين ينظرون إلى قضايا العالم وشؤون البشرية وأمور الحياة نظرة مادية صرفة؛ ولهذا فإن الغرب المادي يتخذ موقفاً على صعيد العقائد والأخلاق غير الموقف الذي يتخذه في مجال السلطة والمال، والذي تتجسّد من خلاله المصالح المادية والملموسة؛ فحيثما يشعر الغرب بأن ثمة مجالاً للوصول إلى السلطة وكسب الثروة والأرباح، أو المنافسة؛ فإنه ينزل إلى الميدان بكل ما لديه من قوة دون أي تساهل أو تسامح أو مداراة؛ وهذا ما لا يفعله في مجال العقيدة والأخلاق — أو على أقل تقدير في مقام الادّعاء — حيث يدّعي التسامح وعدم التعصّب؛ أي أنه لا يقيم لها وزناً؛ فلكل شخص أنّ يختار عقيدته أو أخلاقه بالشكل الذي يريد، وإن كنا نرى أحياناً أنّ الغربيين يبدون الكثير من العصبية في المجال الثقافي؛ أي عندما يكون الأمر متعلقاً بمصالحهم السياسية أو التوسّعية أو السلطوية بشكل أو بآخر، فإنهم حتى على الصعيد الثقافي يدخلون الميدان بعنف وعصبية دون إبداء شيء من المرونة أو التسامح.

ولكن القاعدة العامة عندهم هي عدم إظهار الحساسية أو اتخاذ موقف ما عندما يتعلّق الأمر بقضايا العقيدة والدين والثقافة. وهذه هي العلمانية؛ أي الفكر المحايد وغير المبدئي في مجال العقيدة والأخلاق وما إلى ذلك. هذه هي الرؤية المادية الغربية.

وبالطبع فإن الغربيين ليسوا هكذا جميعاً، بل إنّ في الغرب أيضاً فكراً معنوياً وإلهياً وعرفانياً يعلن عن نفسه في بعض الأحيان، ولاسيّما في أيماننا هذه، ولكن هذا هو مبنى الفكر المادي السائد في الغرب بصفة عامة.

الثقافة في نظر الإسلام

على أنّ الأمر يختلف تماماً عندما يتعلّق الحديث بالإسلام، حيث إنّ النظرة إلى القضايا العقائدية والأخلاقية في الإسلام ليست نظرة غير مبالية أو غير مكترثة ولا مسؤولة؛ فالإسلام يعطي شطراً من نشر العدالة لقضية العقائد والأخلاق، أي أنّ الذي يتجاهل الحيلولة دون انحراف شخص ما، مع تمكّنه من ذلك، يكون قد أجحف بحقه، كما أنّ الذي يستطيع هداية شخص ما، أو توعيته وإرشاده على الصعيد الأخلاقي، ثم يتوانى عن ذلك، يكون قد ظلم ذلك الشخص وأجحف في حقه.

وهناك عدّة روايات حول تفسير قوله تعالى: {من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً}¹، حيث يقول الإمام (ع): أي الذي يخلص إنساناً من الحرق أو القتل.

ولكنه يقول في رواية أخرى: أي الذي يهدي إنساناً. ثم يعقب قائلاً: وذلك تأويلها الأعظم.

فهديّة إنسان واحد كأنها هداية للإنسانية جمعاء؛ وذلك لأن الجوهر الإنساني واحد في هذا الإنسان كما في كافة البشرية؛ فعندما تقومون بمدّ يد العون للجوهر الإنساني متمثلاً في شخص واحد وتفيضون عليه من قبس الهداية — سواء على صعيد الدين أو في مجال الأخلاق — تكونون قد منحتم العون والمساعدة للجوهر البشري بأجمعه؛ ولهذا فإن الدرجة والقيمة واحدة في الحالتين.

إنّ هذا يدل على أنّ هداية البشر، والعمل على خلاصهم ليس بالأمر الهين على كل إنسان؛ فحتى عندما يقول تعالى {فلينظر الإنسان إلى طعامه}² فإن الإمام (ع) يصرّح في بعض الروايات بأنّ هذا الطعام هو الطعام المعنوي؛ أي طعام الدين والأخلاق. والنظر إلى الطعام معناه: إعطاء الأهمية لما يتناوله الإنسان أو ما يعطيه للآخرين لكي يتناولوه. وهذا يدل على أهمية الغذاء الروحي والمعنوي.

وهناك رواية أخرى تقول بأن أمير المؤمنين علي (ع) كان يستعد للسفر إلى اليمن؛ من أجل تولّي أمر القضاء — ويبدو أنّ ذلك كان في أواخر حياة الرسول (ص) — فذهب إلى النبي (ص) يسأله الوصية والنصيحة؛ وعندئذ قال له الرسول (ص): «يا علي، لئن يهدي الله بك رجلاً خيراً مما طلعت عليه الشمس»³.

وهذا يعني أنّ الإنسان لو قدّموا له كل ثروات العالم، ومنحوه كافة أنواع السلطة والسيطرة، وحاز أسمى المناصب المادية، فإن ذلك كله لن يرقى إلى مرتبة أن يهدي الله به شخصاً واحداً.. وهذا أمر طبيعي؛ لأن الثروة والسلطة والمنصب كلها عرض زائل

¹ سورة المائدة، الآية: 32.

² سورة عبس، الآية: 24.

³ بحار الأنوار: ج1، 184.

وليست لها قيمة حقيقية، ولكن هداية إنسان واحد لها كل هذه الأهمية الكبرى عند الله تعالى.

وظيفة الحكومة الإسلامية إزاء الثقافة

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن وفي مثل هذه الظروف هو: هل بوسع الحكومة القول بأنها ستقوم بتوفير الحرية والأمان، وأنّ على أبناء الشعب خوض غمار المنافسة في السوق والنزول إلى ساحة العرض والطلب بأقصى ما يستطيعون ومهما كان الأمر؟ كلا، إطلاقاً؛ فمن واجبات الحكومة الإسلامية ألاّ تتخلّى عمّن تعوله — أي الشعب — وتتركه يتخبّط في تلك السوق المضطربة أو حتى غير المضطربة، وهي سوق الثقافة والعقيدة والأخلاق؛ أي أنه لا بدّ للحكومة أن تشعر حيال أبناء الشعب بنفس ذلك الإحساس الذي يشعر به الإنسان إزاء عائلته من زوجة وأبناء.

فما هو رد الفعل الذي سيبيده أحدكم إذا علم أنّ واحداً من أبنائه قد تعرّض للانحراف أو الانحطاط الأخلاقي، أو أنه على شفا الوقوع في ذلك، ممّا يعدّ أمراً سيّئاً في نظر الفرد والمجتمع؟!

إنني لا أدري إن كنتم قد قرأتم ذلك الكتاب للسيدة «إيزابيل آنده»⁴ أم لا، فهو كتاب جيد ورائع جداً، وإنها من أفراد عائلة «سلفادور آنده»⁵ الذي نعرفه.

إنها تذكر في هذا الكتاب: أنّ أحد المسؤولين الكبار في إحدى دول أمريكا اللاتينية قد التقى بابنه في إحدى الأماكن المنحطة أخلاقياً، والتي لا يمكن الآن تفصيل الحديث هنا بشأنها. وكان هذا المسؤول قد توجه إلى ذلك المكان؛ من أجل الإطلاع على الممارسات

⁴ إيزابيل أليندي ليونا: روائية تشيلية ولدت في 2 أغسطس 1942، وحاصلة على العديد من الجوائز الأدبية المهمة، وتعتبر من الأسماء المرشحة دائماً للحصول على جائزة نوبل. تُصنّف كتاباتها في إطار الواقعية السحرية، وتنشط في مجال حقوق المرأة والحرر العالمي. من أهم رواياتها: بيت الأرواح، وإيفالونا. وعمها الرئيس التشيلي الأسبق سلفادور أليندي.

⁵ سلفادور إيزابيلينو أليندي غوسنيز أليندي: سياسي تشيلي، ورئيس جمهورية تشيلي منذ 1970 وحتى 1973 عند مقتله في الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكمه. خططته الولايات المتحدة ونفذه الجنرال التشيلي «بينوشيه» في 11 أيلول 1973م. وُلد في فالبارايسو التشيلية في 26 يونيو 1908 وتوفي في القصر الرئاسي في سانتياغو في 11 سبتمبر 1973م.

اللاأخلاقية للشباب، فوقع بصره على ابنه هناك عن طريق الصدفة! فكان وقع الصدمة عليه بحيث أدّى به — مثلاً — إلى السكتة القلبية أو الجنون.

إنه لا يوجد في الإسلام فرق بين أبنائك وأبناء الآخرين، فإذا ما وجدت في ابنك صفة قبيحة ومموجة ولا يمكن تحملها، فإن عليك أن تشعر بنفس هذه المسؤولية وهذا الشعور تجاه أبناء الآخرين.

وإذا ما حدث ولم تحسّ بنفس ذلك الشعور فإن ذلك لا يسقط عنك مسؤولية التصرف على نفس الوتيرة. ولاشك أن ثمة تفاوتاً بين مشاعر الإنسان تجاه أبنائه ومشاعره تجاه الآخرين، إلا أن المسؤولية واحدة بلا أدنى فرق؛ فلو رأى أبناء الآخرين على شفا السقوط في هاوية الانحراف أو الابتذال، فعليه أن يحول دون ذلك، كما يفعل مع أبنائه تماماً.

إنّ علينا جميعاً كمسؤولين في هذه الحكومة — من ممثلي المجلس، إلى الوزراء، إلى أعضاء المجلس الأعلى للثورة الثقافية، إلى رئيس الجمهورية، وسواهم — أن نولي عناية فائقة لمقولة الثقافة والانحراف الثقافي.

ولاشك أن ذلك له أصول وقواعد؛ إذ لا يمكن — مثلاً — أن تصدر قراراً نستطيع بموجبه نقش ما لدينا من آراء ووجهات نظر في عقول الآخرين، كلا؛ فلا علاقة إطلاقاً بين هذا وذاك؛ لأن مقولة دين الحكومة ودين القرارات وفرض الوصايا الأخلاقية بحدّ السيف هي مقولة أخرى، وهي غير المقولة التي نحن بصددّها الآن.

إنّ هذه ممارسات لا ينبغي القيام بها أبداً، ولا يقرّها عاقل. وإنّ الذين يلجأون إلى الضغط والقوة ويتشبّثون بالعنف في فرض الأمور الأخلاقية والدينية والعقائدية هم أناس محرومون من نعمة العقل السليم؛ وإننا لا ننصح بذلك ولا نوصي به. فهناك فرق بين مقولة وأخرى.

أحياناً لا تقع المسؤولية على عاتق الحكومة، كما في المسائل العبادية، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة للقضايا الدينية.

ولنفترض أننا أصدرنا قراراً: بأن على موظفي الدوائر أداء صلاة الظهر في وقتها تماماً، وكذلك صلاة العصر، ولا بدّ أن يكون ذلك في أول الوقت! كلا، فهذا ليس من شأننا؛ فالبعض يؤدّي صلاته في أول الوقت، والبعض لا يؤدّيها فيه. ولقد كان المرحوم

الحاج الشيخ هاشم القزويني يقول بأن شخصاً جاء إليه قائلاً: لماذا يؤدّي طلبه العلوم الدينية صلاتهم والشمس على وشك الشروق؟ فرد عليه قائلاً بلهجته القزوينية: يا رجل، يا مؤمن! لقد أجاز الله ذلك، أفلا تجيزه أنت؟! لقد قال الله تعالى: بأنه بالإمكان الإتيان بصلاة الصبح حتى شروق الشمس. فتجيء أنت لتقول: بأنه لا بد من الإتيان بها في أول الوقت؟!!

قد يقال أحياناً: بأنه يجب على الموظفين المشاركة في صلاة الجماعة.

كلا، فهذا غير صحيح؛ لأن صلاة الجماعة مستحب، ولو كان مفروضاً لقالوا: بأنه واجب.

إنّ لدينا الآلاف من هذه المقولات، التي لا شأن للحكومة بالتدخل فيها أو إصدار قرار بشأنها، وإنّ التدخل في مثل هذه الحالات إما أنه يجعل الناس يشعرون بالضيق والسخط، أو أنه ينشئهم على حبّ الرياء والتظاهر؛ فينبغي اجتناب ذلك. كما أنّ بعض الحالات تستدعي بأن يتجاهلها الإنسان، وأن يغضّ الطرف عنها؛ كشأن الخبير بالأمور، فهو يرى الخطأ، ولكنه يشيح بوجهه وكأنه لم يشاهد شيئاً. وقد يكون التدخل حراماً في بعض الأحيان، كأن يقوم شخص بالتصّص على مكالمة هاتفية بين اثنين تربط بينهما علاقة محرمة، إلّا أنّ يكون ذلك من أجل مصلحة عليا وأهم، وإلا فإنّ التجسس حرام، وكذلك ما يترتب عليه من آثار.

ولكن بعض الحالات لا بدّ فيها من التدخل، ولربما يجب التدخل القانوني أحياناً، وقد يجب الإشراف أو الوصاية القانونية أحياناً أخرى؛ كأن نمنع شيئاً أو نقرّ شيئاً، أو أن نيسّر أمراً بينما نحول دون أمر آخر. ومناطق ذلك كله هو العقل العام والعرف السليم.

واجبات المجلس الأعلى للثورة الثقافية

وفي رأيي فإنّ من واجبات المجلس الأعلى للثورة الثقافية هو: أن يشخّص في أي الحالات ينبغي على الحكومة الإعراب عن حساسيتها إزاء المسألة الثقافية، وفي أي الحالات ينبغي عليها التجاهل أو عدم إبداء الحساسية؛ فكل ذلك بحاجة إلى مجموعة من المتخصّصين يضمّهم مركز معيّن، فيدرسون ويبحثون ويخرجون بالقرارات النهائية.

إنه ليس من الممكن إبداء عدم الاكتراث أو اللامبالاة إزاء مقولة الثقافة. وإنّ الذين ينصحوننا بعدم الاكتراث نجدهم على قدر كبير من التعصّب والحساسية فيما يخصّهم

من هذه المجالات، كما أسلفت، وإنّ البروتوكولات الغربية في الكثير من المجالات تتعلّق بالعادة والتقاليد التي لا يمكن تجاهلها أو انتهاكها، وذلك كما لاحظتم في زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى فرنسا — حيث لم يكن الأمر سوى بروتوكول ليس إلّا — عندما قامت كل تلك الضجة وحدث ذلك الجدال بين الجانبين إلى أن عثروا هم أنفسهم على حلّ متعلّق لهذه الأزمة؛ لأنهم لم يكن بوسعهم التماذي في الأمر أكثر من ذلك.

أمّا من ناحيتنا — والحمد لله — فلقد تحرّرت الحكومة ورئيس الجمهورية الثبات والصمود؛ ممّا كان سبباً في التعبير عن أنفنتنا وعزّتنا وأدّى إلى انسحاب الجانب الآخر وتراجعته.

وعلى كل حال فقد لاحظتم كيف أنهم يبدون الكثير من الحساسية إزاء البروتوكولات المختلفة على شتّى الأصعدة؛ حتى بالنسبة للملابس، حيث لابدّ من ارتداء هذا الزيّ عند المشاركة في مجلس أو اجتماع ما، أو لابدّ من ربط العنق مثلاً، وإلاّ فإنه من غير الممكن دخول هذا المكان! أيّ أنهم يبدون هذا القدر من الحساسية والدقّة في مثل هذه الأمور، بشكل لا يقبل الإغضاء أو التساهل.. ثم يقولون لي ولحضراتكم: دعوكم من موضوع الدين والعقيدة والصلاة والصوم والحجاب والحفاظ على العلاقة بين الرجل والمرأة وما إلى ذلك ممّا عندكم؛ لأننا لا نؤمن به! وهذا ما لا يمكن القبول به إطلاقاً.

وفي تقديرِي، وحيثما أمكن التخلّ، فإنه لا يجدر بكم الخشية من تلك التّهم والأقاويل بأنكم سيّستم الدين؛ وذلك لأنكم حكومة دينية أساساً.

إنني شخصياً لا أؤمن بالدين الحكومي — كدين الأمويين والعباسيين، فالدين هو دين الله وهو إيمان وشعور قلبي — أما أنتم فحكومة دينية، أيّ أنّ مشروعاتكم منبثقة من فكر ديني وعمل ديني، فلا مندوحة من الاندكاك مع هذا المفهوم. وإنّ المصلحة فيما أقول، وليس هذا من قبيل التعصّب، بل إنه كلام منطقي وعقلاني وقائم على الحجة والإستدلال؛ ولهذا فإنه ينبغي التخلّ كلّما كان الأمر مناسباً لذلك، وأن نتخذ موقفاً حازماً دون خوف من التّقوّلات والمواجهة، ولكن متى وأين يجب التخلّ؟ فهذه مقولة دقيقة وحساسة تحتاج إلى ذوي البصائر والألباب.

إنني أرى أنّ هذا المجلس مجلس متفرّد، كما أنه لم يُقلّ من شأنه أيضاً، إذ إنّ له ضماناً قوية من الناحية القانونية بلا شك. كما أنه فريد ومتميّز في تركيبته.

إننا لا نمتلك تركيبة شاملة ومانعة وقوية، ونتمتع بالكفاءات الفكرية والمجربة والطموحة في المجال الثقافي كهذا المجلس، وإذا أراد أحد القيام بتشكيل هكذا مجلس هنا وهناك فلن يكون ذلك بمقدوره؛ أي أنّ هذا المجلس له وزنه وقيّمته الخاصة.

إنّ أحد أهم الأعمال لهذا المجلس في نظري — علاوة على ما أنتم عاكفون الآن على إنجازه والحمد لله — هو هذا الذي قلته، إلّا أنّ الأمر لا يجب أن يستغرق وقتاً طويلاً هكذا كما حدث في موضوع الصحافة.

إننا لا نريد للمجلس الأعلى للثورة الثقافية أن يكون مستودعاً جامداً كل ما يدخل إليه لا يخرج منه أبداً كما هو الحال في الدوائر! بل إننا نريد له الفاعلية والنشاط — طبعاً لا أن يكون ذلك بصورة يومية — ولكن لا بدّ من إعمال الفكر، وإنجاز الدراسات والأبحاث أولاً بأول، ومتابعة الأجهزة والوزارات الثقافية ذات الصلة بهذا المجلس، وكذلك الأجهزة الأخرى؛ والإفادة ممّا تصدره من نتائج.

ولهذا فإن جهاز الحكومة والدولة لا يمكن أن يكون غير مبالٍ إزاء ثقافة المجتمع — ولاسيّما ما يتعلّق بشؤون العقيدة والأخلاق — كما لا يمكن أن يفقد الشعور بالمسؤولية، إلّا أنه لا ينبغي الاكتفاء بمجرد توجيه النصح والموعظة إلّا فيما يمكن الاكتفاء فيه بذلك، وإن كان لا بدّ من اقتحام العديد من الساحات.

لقد طبّق الرسول (ص) والقانون الإسلامي في بعض الموارد حدوداً تتسم بالشدّة، مع أنّ بعض هذه الحدود الإلهية لو تمّ طرحها وتناولها في تلك البيئات والثقافات الغربية لكانت أمراً لا يحتمل ولسارعوا إلى رفضها، مع أنّ الصحيح هو ما جاء به الإسلام، ولو احتلّت هذه الحدود الإلهية مكانها المناسب وحدث التنسيق المطلوب بينها وبين سواها من الأمور الضرورية لكان فيها العلاج الناجع.

كما كان رسول الإسلام (ص) يلجأ أحياناً إلى الأساليب الأخلاقية؛ فيعفو تارة، وينصح أخرى، ويقف بوجه التطرّف ويشجبه تارة ثالثة.

وهناك حالات كثيرة وقف الرسول (ص) فيها أو أمير المؤمنين (ع) بوجه المتطرّفين والغلاة؛ كي لا يتجاوزوا حدود الله، ويلتزموا بما هو كائن. فمواجهة البدعة تستدعي أسلوباً معيّناً، بينما تستدعي مواجهة الكلام أسلوباً آخر. وهكذا فلكل مقام مقال؛ فحينما يتمّ تجييش الجيوش لقتال الطغاة والجبابة والجائرين، فإن لبّ الأمر في كثير منه يتعلّق

بأمر ثقافي. وفي موارد أخرى يكون خلاف ذلك ويكتفى بالمرونة والمدارة وما إلى ذلك.

توصيات إلى المجلس الأعلى الثقافية

لقد تحدّث الأصدقاء حول الجامعات، ولديّ بعض الملاحظات التي أودّ عرضها عليكم بهذا الصدد؛ فالملاحظة الأولى: تتعلّق بأولئك الخريجين العاطلين عن العمل؛ ولحسن الحظ فإن عدد طلاب الجامعات عندنا في تزايد مستمر، حتى إنه ليفوق الآن جميع الأعوام الماضية؛ أي أنّ عدد الخريجين — سواء من الجامعات الحكومية أو غير الحكومية (الجامعة الحرة) — هو الآخر في تصاعد مستمر، مع الأخذ بالاعتبار أيضاً تعدد التخصصات والفروع الدراسية، وهذا أمر حسن.

ولكن من ناحية أخرى، وطبقاً لما يردنا من تقارير وإحصائيات من مؤسسة التخطيط وغيرها من المراكز الحكومية بشكل دائم، فإننا سنواجه حشداً كبيراً من الخريجين العاطلين في الأعوام القليلة القادمة، وهذا أمر مؤلم جداً ويبيّث على الأسف والمرارة والحزن، وإنه لمن المثير للحسرة أن يرى المرء كل هؤلاء الخريجين بما لديهم من حصيلة علمية ودراسية، إضافة لما أنفقته عليهم الحكومة من أموال طائلة وقد جلسوا يرزحون تحت وطأة الفراغ والبطالة.

ويبدو أنه من الضروري هنا المطالبة بحق هذه الفئة من أبناء الشعب؛ وفي رأيي أنه لا بدّ من العثور على حلّ جذري لهذه المعضلة.

ومن الطبيعي فإن هذا يتعلّق بالحكومة بشكل مبدئي، وليس من واجبات المجلس الأعلى للثورة الثقافية، إلّا أنّ هذا المجلس بوسعه التعاون مع الحكومة في هذا المجال، وإعمال فكره في إيجاد الحلول المناسبة — فيكون بذلك قد أسدى خدمة لكل من الحكومة والبرلمان — أي أنّ بإمكانه إعطاء الإرشادات حتى يقننها البرلمان، ثم تقوم الحكومة بإجرائها وتنفيذها.

وأما الملاحظة الثانية: فإنه يبدو أنّ نظامنا التعليمي بحاجة إلى النظر فيه مرة أخرى؛ حتى يكون مطابقاً لمتطلبات الدولة الملحة.

إنّ النظام التعليمي الحالي قد استهلك تماماً طوال سنوات متعددة، في حين أنه من الضروري تعديله أو تغييره بين آونة وأخرى؛ حتى يلبي ضرورياتنا، ويكون متناسباً مع واقعنا الذي نعيشه، وذلك في سياق البرمجة والتخطيط الموضوعي.

إنني لا أعلم على وجه اليقين ما إذا كان هناك تخطيط منتظم في وزارتي العلوم والصحة؛ بغية إعادة بناء النظام التعليمي أم لا، فلا بدّ إذاً من إيجاد هذا النوع من البرمجة إذا لم يكن موجوداً بالفعل، إلّا أنّ رسم خطوطه العريضة لا بدّ وأن يكون في مؤسسة أكثر شمولية من الوزارة، وهي «المجلس الأعلى للثورة الثقافية» وذلك لأن هذا الموضوع لا يخضع للتحديد أو الانحصار.

إنكم لو أردتم إعادة النظر في هذا البرنامج أولاً بأول — وهو مطلب ضروري بالتأكيد — فإنّ التصميم واتخاذ القرار لا بدّ وأن يكون في مكان آخر؛ لأن ذلك ليس من مهام الوزارة، وعادةً ما تسند مثل هذه الأمور للمجلس الأعلى للثورة الثقافية بصفته معنياً بقضية الثقافة.

إنّ الميزة المهمة في هذا المجلس هي: أنه لا يخضع لما يطرأ من تغييرات على المؤسسات والحكومة والبرلمان.

وأما الخصيصة الأخرى فهي: الديمومة والاستمرارية.

وأما الوزارة؛ فالوزير موجود اليوم مع رفاقه، وأما غداً فليس بموجود، وهكذا مجلس الشورى، إلّا أنّ هذا المجلس هو الذي يتمتع بالديمومة، وبوسعه إلقاء نظرة بعيدة المدى على الأمور، نظرة متحررة من بعض التصنيفات الزمانية والسياسية.

ومن أجل هذا فإنه يبدو أنّ تحديث وتطوير هذا النظام التعليمي قد بات أمراً لازماً، ولا بدّ لذلك من فكر بعيد النظر واستراتيجي، وهو ما لا يتمتع به إلّا هذا المجلس في العادة.

وأما الملاحظة الثالثة فهي: أنّ لجنة إعداد دروس المعارف قد أخذت بمباشرة عملها منذ زمن — كما قيل لي — ولكنها لا تمتلك تجربة كبيرة، فينبغي مساعدة هؤلاء السادة أعضاء هذه اللجنة، والذين يعدّون دروس المعارف الدينية؛ لكي يستطيعوا أداء مهمتهم على أفضل وجه.

ويا لها من فرصة ثمينة ينبغي اقتناصها، حيث يقوم بعض علماء الدين بإلقاء محاضرات دينية في الجامعات بكل فصل دراسي، وأعتقد أنه لابدّ من إثراء هذه التجربة.

إنّ الموضوعية والعمق والسلاسة لابدّ وأن تتمثّل المحور الأساسي لإعداد دروس المعارف الدينية، فليؤخذ هذا بالاعتبار إن شاء الله.

وأما النقطة الأخرى: فتتعلّق بالجامعة؛ لقد تحدثت قبل ذلك بنحو أربع سنوات حول تسييس الجامعات، وحينذاك كان أغلبكم أيها السادة أعضاء في هذا المجلس، وكنتم تلمسون أبعاد الحالة الثقافية في البلاد.

وإنني قد قلت بصراحة: بأن طالب الجامعة لابدّ وأن يتمتع بالوعي السياسي، وأن يمتلك قدرة تحليلية لما يدور من أحداث، ومازلت أرى أنّ الطالب الجامعي سيكون بمنأى عن الضرر فيما لو كانت لديه القدرة على التحليل السياسي، ولكن هذه مقولة، وتحويل جامعاتنا إلى منتدى للأحزاب السياسية مقولة أخرى.

وأما الملاحظة الأخيرة: فتتعلّق بهجرة العقول والنخبة؛ فلقد أكّدوا لي هذه المسألة في الكثير من الاجتماعات التي ضمّت عناصر جامعية — من طلاب وأساتذة — كما أنّ البعض قد كتبوا لي بذلك، وهذه ظاهرة سيئة في الحقيقة.

لقد قلت في لقاء سابق في نفس هذا المكان: بأنه لا يجدر بنا أن نبدي حساسية زائدة، فنثير الضجة العارمة كلما أراد أحدهم مغادرة البلاد بصفته عنصراً نخبويّاً! كلا، فذلك الشخص أو هذا العنصر سيقضي خمسة أعوام أو ثلاثة أعوام في الخارج ثم يعود إلى أرض الوطن، فلا داعي إذاً لإبداء كل هذا الحجم من الحساسية. ولكن أن نمهّد الأرضية بالشكل الذي يمثّل أدنى ذريعة لتشجيع النخبة على مغادرة البلاد إلى الخارج، مع كل ما يكتونه من أهمية واحترام لوطنهم، فهذا هو الخطأ بعينه.

وطبعاً فإن السبب الرئيس يعود إلى مشاكل الحياة والمعيشة وعدم الاستقرار في العمل. كما أنّ مردّه أيضاً إلى الخيالات الكاذبة التي ينسجونها حول الخارج — من قبيل كندا وأمريكا وما إلى ذلك — ممّا يبعث على تشجيع هؤلاء النخبة ويكون دافعاً لهم على الهجرة إلى الخارج، وهو ما يجب على الحكومة أن تفكر فيه بشكل جدّي.

إنهم يأتون ويستقطبون شبابنا الممتازين! وفي الواقع فإننا نحن الذين نشيد بهم ونطريهم كثيراً في التلفزيون والصحف، ونذهب بهم لمقابلة رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء المحترمين حيث يتسلمون الجوائز، وتسلط عليهم الأضواء ويكتسبون المزيد من الشهرة، وعندئذ ما تلبث إحدى السفارات الأجنبية إلا أن تأتي وتقدم لهم العروض المغرية، ثم تأخذهم إلى خارج البلاد بشتى الطرق والأساليب الخاصة؛ وتستفيد من طاقاتهم العلمية، بينما يبقى بلدنا محروماً من مثل هذه الخلاقيات والمواهب؛ وهو ما يبعث على الأسف والتأثر الشديد.

ويبدو لي أنه لا بد من العثور على حل حاسم لهذه المشكلة. وطبعاً فإن البعد المالي يشكل جزءاً من هذا الموضوع، وهناك أيضاً البعد المؤسسي والمتعلق بالعمل — فلا بد من إيجاد عمل لهم — كما أن بعداً آخر من هذا الموضوع يتعلق بعدم وجود المختبرات والإمكانات في الجامعات، ولكن بعض هؤلاء الشباب يدرسون في جامعات تمتلك هي الأخرى إمكانات مختبرية جيدة، ومنها على سبيل المثال جامعة الشريف الصناعية التي قمت بزيارتها — وهي في الحقيقة جامعة بارزة ومتطورة وجيدة — وهناك أطلعونا على بعض إنجازاتهم المهمة، بينما كان لدينا إطلاع على البعض الآخر، ثم اشتكوا إلينا من ضيق المكان، فقمنا نحن بدورنا بتحويل الأمر إلى الحكومة.

إن مساحة هذه الجامعة ليست ملائمة على الإطلاق، كما أن قاعات الدرس تعاني من الأعداد المكتظة وازدحام الطلاب، فضلاً عن عدم وجود باحات واسعة وحرم جامعي كذلك. ومثل هذه الأشياء هي التي تدفع بالطلبة وتشجعهم على الذهاب إلى الخارج.

وعلى أية حال، فإنني أتقدم إليكم بجزيل الشكر أيها الأصدقاء والأعزاء على تحملكم لهذه المسؤولية الجسيمة.

وطبقاً لما قلناه اليوم: فمن الواضح أن هذه المسؤولية الواقعة على كاهل المجلس ستغدو أشد وطأة وأعظم جساماً؛ وهو ما يجعل أجر المتحملين لها عظيماً عند الله تعالى في الحقيقة.

نسأل الله تعالى أن يمنّ عليكم فرداً فرداً بالأجر والثواب الأخروي، وأن يهديكم ويوفقكم لما يرضيه حتى يكون بمقدوركم الجواب عن سؤاله تعالى عن النعم ثم لتُسألن

يومئذ عن النعيم⁶، حيث إنّ ما تتقلّدونه الآن من مسؤولية ليست إلّا نعمة من هذه النعم الإلهية.

إنّ مسؤوليتكم تتعلّق بتخطيط وبرمجة الحالة الثقافية والجامعية في بلد عظيم كالجمهورية الإسلامية في إيران العريضة والشامخة، وهذه نعمة كبرى جداً سييسألكم الله عنها يوم القيامة.

وبالتأكيد فإنّ الأعضاء النشطين والمشاركين في جلسات هذا المجلس بصورة منتظمة سيكون أجرهم عند الله أعظم وأفضل، كما سيكونون أكبر أثراً وأعظم فائدة.

نرجو الله تعالى أن يمنّ عليكم جميعاً بعنايته وتوفيقه.

ولا يسعني في الختام إلّا التقدّم بالشكر للسيد (كي نجاد) على ما يبذله من جهود، والسيد المحترم رئيس المجلس، والسادة أعضاء المجلس الذين يعبرون هم أيضاً عن اغتباطهم وشكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

⁶ سورة التكاثر، الآية: 8.